



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2013/6/30 - 2013/6/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2013/6/1 وحتى 2013/6/30. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يكشف التقرير عن تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو، ونقص معظم السلع الأساسية، بسبب تقليص السلع الواردة إلى القطاع من خلال الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية. وقد كشف هذا الوضع مجدداً حقيقة الظروف التي يحياها القطاع، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة بالقطاع منذ 6 سنوات، ويفند التسهيلات الإسرائيلية المزعومة لسكان القطاع. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- شهد قطاع غزة خلال شهر يونيو نقصاً في معظم السلع الأساسية، كما شهد نفاذ معظم أنواع الوقود، وعدد من أصناف مواد البناء. ويتبين من الإحصائيات التي وثقها المركز، أن المواد التي تسمح إسرائيل بدخولها من خلال المعابر التي تسيطر عليها، لا تسد أدنى احتياجات القطاع. فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر يونيو بتوريد 5,424 شاحنة، بمعدل 181 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 31.7% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- تشير إحصائيات المركز إلى أن معظم المواد التي وُردت إلى القطاع استهلاكية، فيما ظل استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً، وقد اعتمد سكان القطاع خلال السنوات الماضية في سد احتياجاتهم الأساسية على السلع التي كانت تُورد عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية، وقد قد تسبب فرض قيود على الواردات إلى قطاع غزة عبر الأنفاق إلى كشفت تلك زيف الادعاءات الإسرائيلية بشأن تخفيف الحصار المفروض على القطاع.
- نفدت خلال شهر يونيو معظم أنواع الوقود من قطاع غزة، فقد نفذ غاز الطهي من جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكبد آلاف أسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت خلال شهر يونيو 3,160 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 105.3 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 52.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- أدى توقف توريد مادتي السولار والبنزين عبر الأنفاق إلى نفاذ كامل الكميات الموجودة في المحطات، ما أدى إلى إغلاق معظمها، وظل عدد محدود منها يعمل معتمداً على الكميات المُقلصة التي تسمح سلطات الاحتلال بتوريدها، حيث سمحت خلال شهر يونيو بتوريد 371,000 لتر سولار و578,800 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات القطاع، التي كانت تصل قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع، إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب توقف توريدها عبر الأنفاق. ووفقاً لإحصائيات المركز فإن كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء، خلال شهر يونيو، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 6,574 طناً من مادة الأسمنت، و504 طن من حديد البناء، وهي كميات لا تتجاوز 0.8% و0.9% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. ونظراً لاستمرار حظر توريد مواد البناء، كان سكان قطاع غزة يعتمدون خلال السنوات الماضية في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق، ومع توقف توريدها عبر الأنفاق، فإنه من المنتظر توقف كافة مشاريع البناء القائمة في القطاع، بما في ذلك المباني السكنية.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 3 شاحنات طيلة شهر يونيو، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام بشكل تام. وفتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 899 مريضاً من أصل 1,116 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 217 حالة مرضية، من بينها حالة واحدة رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 17 مريضاً تغيير مرافقيهم، و40 مريضاً آخر اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 159 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 11 يوماً. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 1,759 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 59 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 39% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 24 صحفياً و10 دبلوماسيين و554 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو، لـ 230 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 115 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، ويعتبر عدد الزيارات خلال هذا الشهر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012، والذي يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً، كل واحدة مكونة من شخصين، أي قيام 1760 فرداً من ذوي المعتقلين بزيارة 440 معتقلاً مرتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً).
- تمكن خلال شهر يونيو 26,325 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 30,284 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1,620 مواطناً آخر.

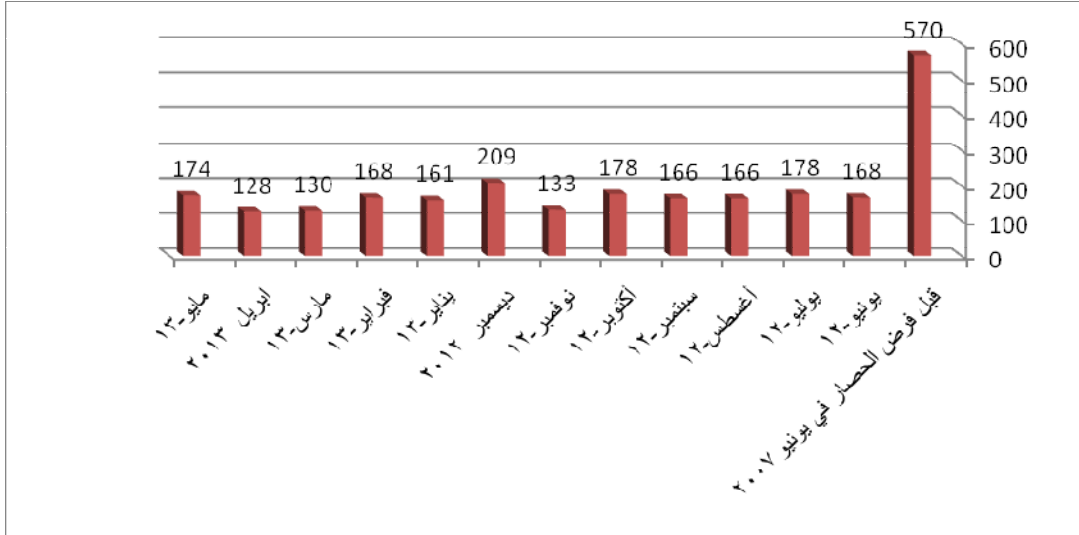
• معبر كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (36.6% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 5,424 شاحنة، بمعدل 181 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 31.7% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً¹.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

اليونيو 2013	مايو 2013	ابريل 2013	مارس 2013	فبراير 2013	يناير 2013	ديسمبر 2012	نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	البيان
181	174	128	130	168	161	209	133	178	166	166	178	570	المعدل اليومي
%31.7	%30.5	%22.4	%19.7	%29.4	%28.2	%36.7	%23.3	%31.2	%29.1	%29.1	%31.1	%100	نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007

¹ - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

كما استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 3 شاحنات فقط محملة بـ 360 كيلو نعنغ، 880 كيلو توم، 16 طن طماطم.

جدير بالذكر أن إغلاق معبر المنطار² التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية.

● **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو، بإدخال 270 سيارة فقط، ويرجع انخفاض عدد السيارات التي دخلت القطاع إلى الإجراءات الإسرائيلية المعقدة، بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

● الوقود والمحروقات

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى تفاقم أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من 6 شهور، حيث نفذت كامل كميات الغاز من جميع

² - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

محطات القطاع، البالغ عددها 22 محطة تعبئة غاز، وأدى ذلك الى تكديس آلاف اسطوانات الغاز في المحطات، وأصبح المواطنون بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة اسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية.

وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها الى قطاع غزة خلال شهر يونيو 3,160 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 105.3 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 52.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

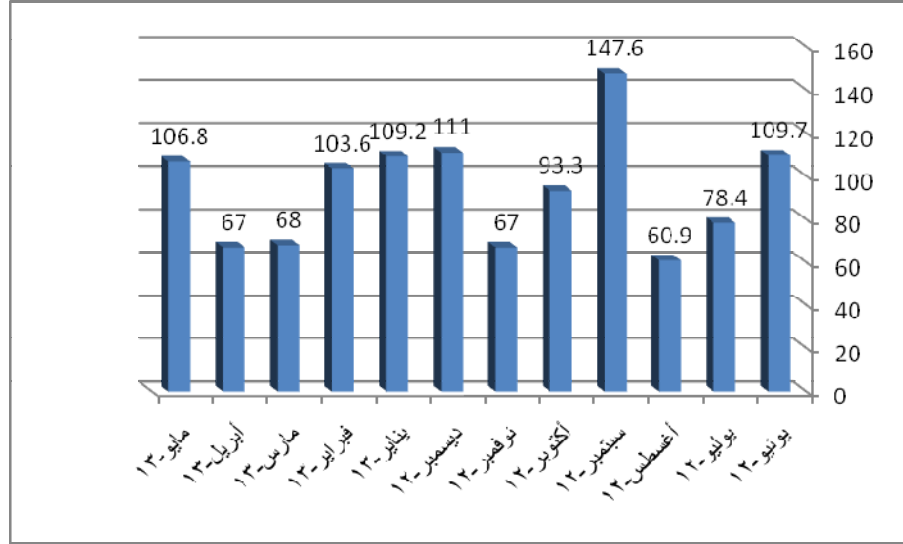
وقد صرح السيد محمد العبادلة، عضو مجلس إدارة جمعيات أصحاب محطات البترول والغاز في قطاع غزة، أن الأزمة الشديدة في غاز الطهي التي يشهدها قطاع غزة ناتجة عن العجز اليومي الناجم عن الفرق في كمية واردات الغاز التي تسمح سلطات الاحتلال بدخولها الى القطاع وبين كمية الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع. وأضاف العبادلة أن كمية العجز تبلغ نحو 100 طن يومياً، وتزداد هذه الكمية نتيجة الاغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي³.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يونيو 2013	105.3	52.6%
مايو 2013	106.8	53%
ابريل 2013	67	33.4%
مارس 2013	68	34%
فبراير 2013	103.6	51.8%
يناير 2013	109.2	54.6%
ديسمبر 2012	111	55.5%
نوفمبر 2012	67	33.5%
أكتوبر 2012	93.3	49.2%
سبتمبر 2012	147.6	73.1%
أغسطس 2012	60.9	34.4%
يوليو 2012	78.4	39.2%
الاحتياجات الفعلية	200	100%

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير



في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 371,000 لتر سولار، 578,800 لتر بنزين. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات سكان قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الستة الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

• مواد البناء

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً على توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض تشير إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصة فقط لصالح القطاع الخاص.

ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، فقد ظلت كمية الواردات من مادتي الاسمنت وحديد البناء، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبى الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 6,574 طناً من مادة الاسمنت، و504 طن من حديد البناء، وهي كميات لا تتجاوز 0.78% و0.9% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، ولم يتم توريد أية كميات منها لصالح القطاع الخاص. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة، بتوريد 84,400 طناً من مادة الحصة، وهي كمية تعادل 97.4% من احتياجات القطاع الشهرية. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام.

ويعتمد سكان قطاع غزة منذ نحو عامين في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، رغم أن توريد هذه المواد، لا يتسم بالاستمرارية، ويتم بشكل متقطع، ما يتسبب في عدم استقرار أسعارها، وتوافرها في الأسواق، علاوة على عدم ضمان جودتها.

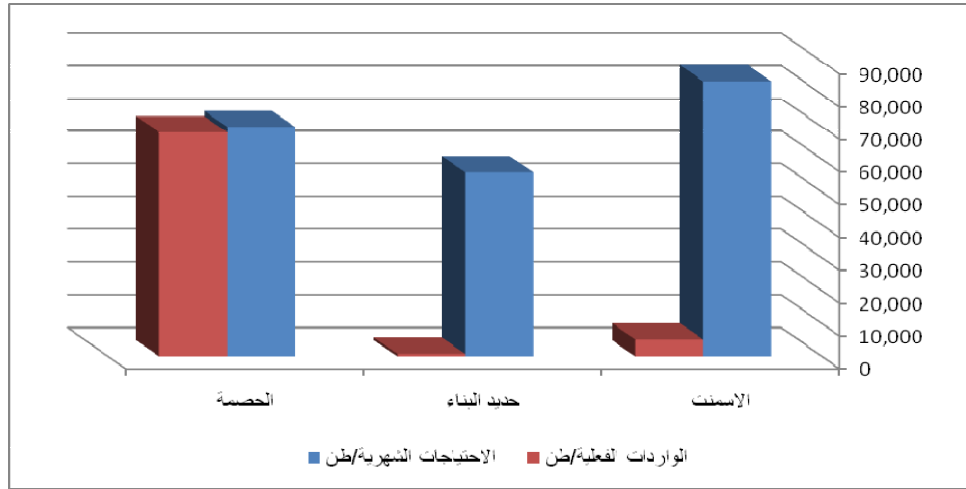
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر مايو

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصمة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	6,574	504	84,400
النسبة المئوية	%0.78	%0.9	%120

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,165 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 985 طلباً، وتمكن المرضى من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها برفقة مرافقيهم، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 180 حالة مرضية بحجج مختلفة. فقد طلب من 37 مريضاً تغيير مرافقيهم، و27 مريضاً آخر اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 116 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 24 صحفياً، 15 دبلوماسياً، و554 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام، وخلال



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,759 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي 60 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً⁴.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو)، لـ 230 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 115 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك على 3 دفعات، الأولى بتاريخ 2013/6/3، حيث سُمح لـ 98 شخصاً من أهالي المعتقلين، بينهم 19 طفلاً بزيارة 48 معتقلاً في سجن نفحة الصحراوي، والدفعة الثانية بتاريخ 2013/6/11، وسُمح خلالها لـ 37 شخصاً من أهالي المعتقلين، بينهم 9 أطفال، بزيارة 18 معتقلاً في سجن إيشل، وبتاريخ 2013/6/17 سمح لـ 95 من أهالي المعتقلين، بينهم 20 طفلاً، بزيارة 49 معتقلاً في سجن نفحة الصحراوي.

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية خلال شهر يونيو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 115 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 230 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أي منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

ثانياً: معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يونيو 26,325 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه 30,284 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1,620 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لم يتمكن المئات من الفلسطينيين من السفر عبر المعبر بسبب القيود المفروضة على تنقل فئة الشباب من سن 18-40 سنة، والتي لم تشملها التسهيلات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أو آخر شهر مايو من العام الماضي⁵.

4 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

5 - شملت التسهيلات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلات طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. للمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.